بالتزامن مع توقعات بفتح تحقيق في الممارسات التجارية لبكين

الصين تحذر أميركا: كلتانا ستخسر في أي حرب تجارية

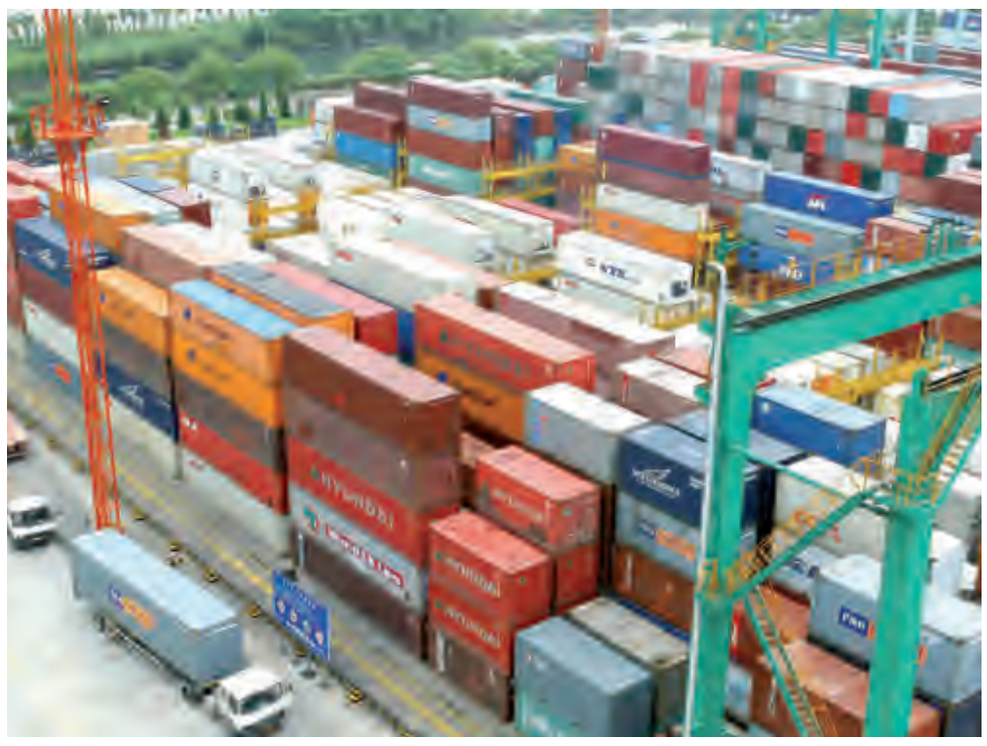

مخاوف من حرب تجارية بين الصين واميركا

حذرت الصين الولايات المتحدة من أن الجانبين سيخسران في أي حرب تجارية، وذلك بالتزامن مع توقعات بأن يأمر الرئيس الأميركي دونالد ترمب بفتح تحقيق في الممارسات التجارية لبكين. وقالت هوا تشون ينج المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية أمس، بشأن إمكانية أن تقوم الولايات المتحدة بتحقيق بشأن التجارة التي تشكل إحدى نقاط الخلاف الرئيسية بين أكبر اقتصادين في العالم، "إنه لن يكون هناك فائز، إنما خاسران إذا ما تحولت الأمور إلى حرب تجارية".

وأضافت "شددنا مرارا على أن جوهر العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية الأمريكية هو المنفعة المتبادلة والربحية للطرفين". وبحسب "الألمانية"، فإنه يتوقع أن يأمر ترمب الممثل التجاري الأمريكي روبرت لايتهايزر، بتحديد ما إذا كانت التجارة الأمريكية مع الصين، بما في ذلك "سرقة" الصين المزعومة للملكية الفكرية الأمريكية، يمكن أن تبرر سببا للتحقيق. ومن شأن هذه الخطوة أن تحقق وعدا قطعه ترمب خلال حملته الانتخابية.

وقالت هوا "إن التعاون بين الصين والولايات المتحدة ينبغي أن يكون قائما على احترام مصالح وشواغل كل طرف الآخر، وهناك فرق بين قضية شبه الجزيرة "الكورية" والأمور الاقتصادية والتجارية". وأضافت أنه "من غير اللائق الضغط في إحدى القضايا من خلال استخدام أخرى كأداة". وكتبت صحيفة تشاينا دايلي، المملوكة للدولة، في افتتاحية فيها أمس، "إن واشنطن تعاقب بكين على فشلها في تقييد الطموحات النووية لكوريا الشمالية".

ومن المقرر أن يعود ترمب إلى واشنطن من إجازته التي يقضيها في منتجع الجولف في بدمينستر في ولاية نيوجيرسي للتوقيع على مذكرة تنفيذية حول هذا الموضوع، وفقا لما ذكره مسؤولون في الإدارة الأمريكية السبت الماضي. وأضافوا أنه "كان من المتوقع منذ وقت طويل إجراء تحقيق في الممارسات التجارية الصينية"، مشيرين إلى التركيز الخاص على "سرقة الملكية الفكرية" التي تقدر بملايين من الدولارات سنويا.

ويثير ترمب باستمرار قضايا حول ما أسماه الممارسات التجارية "غير العادلة" للصين. وقد يؤدي التحقيق إلى فرض عقوبات على الصين. وتحمل جهود ترمب مخاطر بين طياتها لأنها تمارس ضغوطا على الصين في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة تحقيق تعاون أكبر مع بكين في التوصل إلى حل للصواريخ الباليستية الكورية الشمالية وبرامج الأسلحة النووية.

وكان دعم الصين قد ساعد أخيرا على تمرير أقوى عقوبات تفرضها الأمم المتحدة ضد بيونج يانج. أعلنت الصين مصدر الدعم الاقتصادي الأول لكوريا الشمالية أمس، تعليق استيراد الحديد والرصاص وخام هاتين المادتين ومنتجات البحر من هذا البلد طبقا للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على بيونج يانج.

ووفقا لـ"الفرنسية"، فإن قرار بكين المعلن أمس، يأتي بعد أيام من التراشق الكلامي الحاد بين الرئيس الأمريكي دونالد ترمب ونظام كيم جونج-اون، ما أثار قلقا دوليا حول ما ستؤول إليه الأزمة. وقالت وزارة التجارة الصينية في بيان "إنه اعتبارا من اليوم ستحظر كل واردات الفحم والحديد وخام الحديد والرصاص وخام الرصاص والحيوانات البحرية ومنتجات البحر". وأوضحت الوزارة أن الإجراء يأتي تطبيقا لقرار الأمم المتحدة رقم 2371.

ارتفاع حجم التوظيف في قطاع التصنيع الألماني

مصنع في المانيا

أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني الصادرة زيادة عدد الوظائف في قطاع التصنيع الألماني خلال حزيران/يونيو الماضي.

وزاد عدد الوظائف في القطاع خلال حزيران/يونيو الماضي بمقدار 88 ألف وظيفة أي بنسبة 6ر1% عن الشهر نفسه من العام الماضي.

وارتفع عدد ساعات العمل خلال حزيران/يونيو الماضي بنسبة 3ر6% سنويا إلى 685 مليون ساعة، في الوقت نفسه ارتفعت مكاسب القطاع بنسبة 9ر2% إلى 24ر8 مليار يورو خلال الشهر نفسه.

تراجع البطالة في تركيا إلى أقل مستوياتها منذ عام

البطالة في تركيا

أظهرت بيانات معهد الإحصاء التركي الصادرة امس الثلاثاء تراجع معدل البطالة في تركيا خلال أيار/مايو الماضي إلى أقل مستوى له منذ عام.

بلغ معدل البطالة في تركيا خلال أيار/مايو الماضي 2ر10% مقابل 5ر10% خلال نيسان/أبريل الماضي وهو أقل مستوى له منذ أيار/اميو 2016 عندما كان 4ر9% فقط.

يأتي ذلك فيما ارتفع عدد العاطلين في تركيا إلى 22ر3 مليون عاطل خلال أيار/مايو الماضي مقابل 89ر2 مليون عاطل خلال الشهر نفسه من العام الماضي.

وارتفع معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15ر24 عاما إلى 8ر19% مقابل 4ر17% خلال أيار/مايو من العام الماضي.

وبلغ معدل البطالة بشكل عام بعد وضع المتغيرات الموسمية في الحساب خلال أيار/مايو الماضي 3ر11% وهو نفس المعدل المسجل في الشهر السابق.

انكماش الناتج الاقتصادي لفنلندا خلال الشهر الماضي

أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الفنلندي الصادرة انكماش الناتج الاقتصادي لفنلندا خلال حزيران/يونيو الماضي وذلك لأول مرة منذ 19 شهرا.

وتراجع الناتج القومي خلال حزيران/يونيو الماضي مع وضع اختلاف عدد أيام العمل في الحساب بنسبة 5ر0% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، مقابل نمو بمعدل 8ر2% خلال أيار/مايو الماضي وفقا للبيانات المعدلة، في حين كانت البيانات الأولية تشير إلى نمو الناتج القومي خلال أيار/مايو الماضي بنسبة 5ر2% فقط.

وتراجع ناتج قطاع الخدمات خلال حزيران/يونيو الماضي بنسبة 1% سنويا، في حين زاد الناتج الأساسي بنسبة 3 في المئة والناتج الثانوي بنسبة 1% خلال الشهر نفسه.

وتراجع الناتج الاقتصادي خلال حزيران/يونيو الماضي مقارنة بالشهر السابق مع وضع المتغيرات الموسمية في الحساب بنسبة 5ر1%، مقابل نمو شهري بمعدل 1ر0% خلال الشهر السابق.

وتراجع إجمالي الناتج المحلي لفنلندا خلال الربع الثاني من العام الحالي ككل بنسبة 5ر0% عن الربع الأول من العام، بعد وضع المتغيرات الموسمية في الحساب.

وفي تقرير منفصل كشف مكتب الإحصاء الفنلندي عن تسجيل ميزان الحساب الجاري عجزا خلال حزيران/يونيو الماضي بقيمة 300 مليون يورو مقابل فائض قدره 2ر1 مليار يورو خلال أيار/مايو الماضي.

التضخم في السودان يتجاوز 34 بالمئة في يوليو

قال الجهاز المركزي للإحصاء في السودان ، إن معدل التضخم السنوي ارتفع إلى 34.23 في المائة في تموز (يوليو) الماضي، من 32.63 في المائة في حزيران (يونيو) الماضي، بما يرجع جزئيا إلى إرجاء قرار أمريكي بشأن رفع عقوبات اقتصادية مفروضة على البلاد على نحو دائم.

وانخفض الجنيه السوداني وزادت الأسعار منذ قالت الولايات المتحدة في 11 من تموز (يوليو) إنها أجلت قرارا بشأن العقوبات لمدة ثلاثة أشهر، بحسب "رويترز".

وقالت رباب أحمد وهي عاملة تبلغ من العمر 38 عاما إن الأسعار تزيد على نحو يومي وإنها لا تستطيع الحياة هكذا، مضيفة أن دخلها كما هو وإن الحكومة لا تعبأ بالشعب وإنها لا تعرف ماذا يحدث أو ما يجب أن تفعله كي تكون قادرة على الحياة.

وتؤكد السودان أنها امتثلت لجميع المطالب الأمريكية لرفع العقوبات المتعلقة بحقوق الإنسان وأمور أخرى التي تم فرضها منذ 20 عاما وأضرت بالاقتصاد.

وكان الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما قدر رفع العقوبات بشكل مؤقت لمدة ستة أشهر في كانون الثاني (يناير) الماضي، وعلق حظرا تجاريا وألغي تجميد أصول وعقوبات مالية. لكن الولايات المتحدة قالت في يونيو إنها لا تزال "قلقة جدا" بشأن حقوق الإنسان.

وتدهور اقتصاد السودان منذ انفصال الجنوب في 2011 مستحوذا على ثلاثة أرباع إنتاج البلاد من النفط وهو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي وإيرادات الحكومة.

وخفضت الحكومة الدعم على الوقود والكهرباء في نوفمبر تشرين الثاني في مسعى لتحسين ماليتها العامة. وارتفعت أسعار البنزين بنحو 30 في المائة لتدفع الأسعار للصعود على نطاق أوسع.

في ظل تعاظم مخاطر عجز الدولة عن تسديد ديونها

فنزويلا تغرق .. الديون 100 مليار دولار والتضخم ينفجر 700 بالمئة

ازمة ديون في فنزويلا

تمر فنزويلا بأسوأ أزمة منذ عقود تخللها نقص في المواد الغذائية واحتجاجات في الشوارع، لكن الوضع قد يتفاقم في ظل تعاظم مخاطر عجز الدولة عن تسديد ديونها. وفي حال تحقق هذه الفرضية، فلن تتمكن هذه الدولة النفطية التي تفتقر إلى السيولة من الاقتراض من الأسواق المالية، بحسب "الفرنسية".

وقد يصادر الدائنون أصول شركة النفط الحكومية "بي دي في أس أيه"، من ناقلات ومصانع تكرير وحسابات مصرفية، الأمر الذي سيزيد الطين بلة على الصعيد الإنساني. وأكبر عقبة يواجهها الفنزويليون في معيشتهم هي الارتفاع الصاروخي في الأسعار مقرون بنقص في الأغذية والأدوية.

ومن المتوقع أن تتخطى نسبة التضخم 700 في المائة هذه السنة وتواصل ارتفاعها سنة 2018. ومنذ عام 2003، تفرض السلطات رقابة مشددة على أسعار الصرف تُقيّد التداولات بالدولار وتعزز رواجه في السوق السوداء.

وتحتاج فنزويلا إلى استدانة 25 إلى 35 مليار دولار في السنة، بحسب تقديرات البنك الدولي. لكن ما احتمالات تخلف الدولة الفنزويلية عن تسديد ديونها المقدرة بأكثر من 100 مليار دولار؟ لم تدخر حكومة الرئيس نيكولاس مادورو جهدا لتجنب هذه الفرضية، مفضلة تسديد مستحقاتها المالية على استيراد الأغذية والأدوية.

لكن الإيرادات النفطية تتراجع، كما احتياطي العملات الذي لا يتجاوز عشرة مليارات دولار غالبيتها محفوظة على شكل سبائك ذهب في كراكاس. والاستحقاق المصيري سيكون في تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) المقبلين، عندما سيتوجب على فنزويلا وشركة النفط الوطنية تسديد 3.8 مليار دولار.

وكتب أندريس أباديا مختص الشؤون الاقتصادية في أمريكا اللاتينية في مجموعة "بانثيون ماكروايكونوميكس" في مقال نشر أخيرا، أن الأمر يمثل "تحديا فعليا لكن الحكومة ستدفع ديونها على الأرجح". غير أنه لفت إلى النقص الحاد في السيولة، مضيفا "نتوقع أن يزداد الوضع سوءا".

وقال المختص "تزداد مخاطر أن يؤدي تدهور الوضع الاقتصادي في ظل الكساد وتضخم شبه جامح يتزامن مع تفاقم الأزمة السياسية إلى تغيير الحكومة". وباتت مصداقية فنزويلا فيما يخص تسديد ديونها على المحك إثر انتخاب الجمعية التأسيسية الواسعة الصلاحيات. فعقود المديونية تمت بموجب القانون الأمريكي وواشنطن لا تعترف بهذه الجمعية باعتبارها أداة "غير شرعية" في "ديكتاتورية" مادورو.

من جهته، أوضح خوان كارلوس رودادو مسؤول أمريكا اللاتينية في مصرف "ناتيكسيس" الاستثماري في نيويورك أن الجمعية التأسيسية "تفاقم المخاطر فيما يتعلق بسمعة شركة النفط الوطنية والسندات الفنزويلية".

والحل الوحيد، في نظر محللين كثيرين، يقضي بأن تعيد كاراكاس التفاوض على شروط تسديد ديونها. لكن موجة الاستنكار الدولي التي أثارها انتخاب الجمعية التأسيسية قد تعرقل مساعيها.

وأفادت دراسة من إعداد مكتب المحاماة "كليري جوتليب ستين آند هاملتون" في نيويورك وميتو جولاتي من كلية الحقوق في جامعة ديوك "يزداد الاقتناع، بأن فنزويلا لن تصمد طويلا مع سياستها لتسديد خدمة الديون بشكل كامل".

والأمر يقتضي في نظرها "إعادة هيكلة الديون". وتعتبر الصين وروسيا من أكبر الدائنين لفنزويلا مع قروض يبلغ حجمها نحو 50 مليار دولار. وقد أقرضت الصين فنزويلا نحو 60 مليارا بين 2007 و2014، على أن تسدد هذا المبلغ بموارد نفطية بسعر مائة دولار للبرميل في تلك الفترة.

مشروع الـ 180 مليار دولار.. طفرة أسترالية في إنتاج الغاز

طفرة غاز في استراليا

وصل آخر مكون ضخم من مشروع يستهدف تحقيق طفرة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال في أستراليا تبلغ قيمته 180 مليار دولار ، ليعزز سباقا بين شركة شل البريطانية الهولندية العملاقة وإنبكس اليابانية للبدء في تبريد الغاز من أجل التصدير في 2018.

وسافرت إكثيز فنتشرر، وهي منشأة عائمة لإنتاج وتخزين وتفريغ الغاز، 5600 كيلومتر من ساحة لبناء السفن في كوريا الجنوبية وسترسو على مسافة 220 كيلومترا من سواحل غرب أستراليا لمعالجة المكثفات من حقل إكثيز.

وتدير إنبكس أكبر شركة لاستكشاف النفط والغاز في اليابان إكثيز وهو أكبر استثمار خارجي للبلاد وأول مشروع عملاق للغاز الطبيعي المسال لها.

وقال توم أو. سوليفان رئيس مائيوز لاستشارات الطاقة "هذا المشروع مصدر فخر ضخم لليابان وإضافة مهمة إلى إمدادات الطاقة".

وأضاف "جميع الأنظار على إنبكس لترى إذا كانت تستطيع النجاح في هذا دون المزيد من خروج الميزانية عن السيطرة وتأخر التنفيذ".

وسيأتي أول إنتاج، المقرر بحلول (مارس) 2018، متأخرا أكثر من عام عن الموعد المستهدف. وزادت التكاليف بأكثر من 10 في المائة إلى 37 مليار دولار منذ الموافقة على المشروع في 2012.

وعلى مقربة منه، يعاني مشروع بريلود التابع لرويال داتش شل والبالغة قيمته 12.6 مليار دولار، وهو أكبر منشأة عائمة للغاز الطبيعي المسال في العالم، أيضا من التأخر عن الموعد المستهدف. وخسرت شل الفرصة كي تصبح أول منتج للغاز الطبيعي المسال من منشأة عائمة حين بدأت بتروناس الماليزية تشغيل منشأة عائمة أصغر للغاز الطبيعي المسال هذا العام.

ووصلت منشأة شل، التي تزيد مساحتها ستة أمثال عن أكبر حاملة طائرات، مع سطح يزيد طوله عن أربعة ملاعب لكرة القدم، في الشهر الماضي.

وتتوقع شل أن تستغرق عملية ربط المنظومة والتشغيل التجريبي ما يصل إلى 12 شهرا مما يعني أن بدء التشغيل سيكون في الفترة بين أبريل نيسان ويوليو تموز 2018.

وسيضخ المشروع الذي سيبدأ أولا أيا كان الغاز بعيدا عن الحقل الآخر في الوقت الذي يشترك فيه الاثنان في نفس المكامن. وقال سول كافونيك المحلل لدي وود ماكنزي إن السباق يعني أكثر إلى بريلود بالمقارنة مع إكثيز نظرا لأن بريلود أصغر.

وتضع إنبكس أيضا رهانا متساويا في كلا الاتجاهين فهي تملك 17.5 في المائة من بريلود وكذلك 62.2 في المائة من إكثيز.

والتعثر والنزاعات أمر طبيعي في المشاريع العملاقة. وواجهت شيفرون كورب مشكلات عديدة في مشروع جورجون التابع لها والبالغة قيمته 54 مليار دولار في غرب أستراليا حين بدأته في 2016.

وقد يشهد بريلود وإكثيز أيضا تأخيرات خلال موسم الأعاصير المدارية في الفترة من نوفمبر تشرين الثاني وحتى أبريل نيسان.

وتتوقع وود ماكنزي أن يستغرق التشغيل التجريبي لبريلود مدة أطول بسبب حجم المشروع الكبير والتكنولوجيا الجديدة به، لكنها ترى ميزة في الخبرة الطويلة لشل في مشاريع الغاز الطبيعي المسال.

وقال كافونيك "الخبرة تهم حقا خلال عملية التشغيل التجريبي وهي إحدى أكثر العناصر تحديا".